

المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الثالث
2024

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



01 ملخص تنفيذي

02 الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

التضخم الاقتصادي العالمي

المخاطر الاقتصادية

03 الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر الإنتاج الصناعي

مؤشر مديري المشتريات

التجارة الخارجية

الأسعار

العقارات

نقاط البيع والسحوبات النقدية

المالية العامة

الأداء النقدي

سوق العمل



ملخص تنفيذي

وأدى انخفاض أسعار الفائدة إلى الزيادة في المعروض النقدي (ن3)، وارتفاع المطلوبات بين البنوك، وبلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 6.0458. ساهم انخفاض أسعار الفائدة في تحفيز الأنشطة الاقتصادية، حيث إن إجمالي الائتمان المصرفي لا زال عند مستويات مرتفعة. وكانت قروض الأفراد والأنشطة العقارية هي الأكثر استفادة، حيث استحوذت على أكثر من نصف إجمالي الائتمان الممنوح من البنوك.

ارتفع متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 1% على أساس سنوي، على الرغم من انخفاض صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 4.5%. واستقرار نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي دون تغيير، إلا أن ارتفاع نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 6.5% على أساس سنوي، كان لها التأثير الأكبر على المؤشر.

سجل مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي متوسط 55.2 نقطة في الربع الثالث 2024م، متراجعاً عن متوسط الربع الثالث من العام الماضي والبالغ 57.2 نقطة، ولكن رغم ذلك، ظل المؤشر في منطقة التوسع والذي يشير إلى استمرار الأداء الإيجابي للأسواق. وعلى أساس شهري، ارتفع المؤشر من 54.8 نقطة في أغسطس 2024م إلى 56.3 نقطة في سبتمبر 2024م، وبمقدار 1.5 نقطة. ويعزى ارتفاع المؤشر في شهر سبتمبر إلى تحسن الطلبات الجديدة، الأمر الذي انعكس على تسارع أداء الإنتاج إذ كان الطلب المحلي عاملاً بارزاً في تحرك الإنتاج.

ومن خلال متابعة الجهود الحكومية المبذولة، والتي تهدف إلى توطين المزيد من الوظائف وخلق فرص العمل في اقتصاد نام، انخفض معدل البطالة بين السعوديين في الربع الثالث من عام 2024م إلى 7.8% مقارنة بـ 8.8% في الربع المماثل من عام 2023م. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدل البطالة بين الإناث بمقدار 3.0 نقطة نتيجة الإصلاحات الجارية في سياسات سوق العمل التي تهدف إلى تمكين المرأة وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات الأمن والخدمات وبعض القطاعات الأخرى.

وفي التجارة الخارجية، استمرت المملكة في تحقيق فائض في ميزانها التجاري، إلا أن هذا الفائض شهد انخفاضاً ملحوظاً في الربع الثالث 2024م. حيث انخفض بنسبة 43.4% ليصل إلى 59.2 مليار ريال، مقارنة بـ 104.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 14.9% لتصل إلى 197 مليار ريال، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة أكبر بلغت 11.4% لتصل إلى 217.3 مليار ريال.

من المتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي العالمي عند 3.1% في 2024م، مع استمرار هذا النمو في 2025م، بدعم من انتعاش التجارة والاستثمار. ورغم انخفاض التضخم إلى 4.4% في 2024م، إلا أن الضغوط التضخمية تظل تحدياً للبنوك المركزية، مما قد يدفعها إلى الاستمرار في اتباع السياسات النقدية المشددة. ومن المتوقع أن يتماشى نمو التجارة مع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3.2% سنوياً في 2024م و2025م.

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات بارزة مثل التوترات الجيوسياسية، التي تهدد استقرار أسواق السلع الأساسية، ما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار، بالإضافة إلى تأثير التكتلات التجارية التي قد تعطل التجارة الدولية. كما أن استمرار التضخم يشكل عائقاً أمام تخفيف السياسات النقدية، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.

رغم هذه المخاطر، تبرز بعض الفرص الإيجابية، مثل تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يتيح مجالاً لتخفيف السياسات النقدية في العديد من الدول.

وأما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد سجل خلال الربع الثالث 2024م نمواً بنسبة 2.8% على أساس سنوي بعد تراجع الطفيف في الربع السابق من نفس العام وجاء هذا الأداء نتيجة لارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي. كما حققت الأنشطة النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024م نمواً طفيفاً بنسبة 0.05% وذلك على أساس سنوي، فيما سجلت الأنشطة الحكومية نمواً إيجابياً بنسبة 3.1% خلال نفس الفترة.

ومع استمرار السياسات المالية الهادفة لتحقيق رؤية السعودية 2030 الطموحة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 19.6% على أساس سنوي لتبلغ 309.2 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م، وفي المقابل ارتفعت المصروفات العامة للدولة بنسبة 15.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 339.4 مليار ريال، وسجلت الميزانية العامة عجزاً مالياً قدره 30.2 مليار ريال، وفي ظل السياسات المعززة للاستدامة المالية، لا يعتبر هذا العجز مقلقاً مع توجه الدولة لزيادة الإنفاق على المشروعات التنموية الكبرى.

ومن حيث أداء المؤشرات النقدية، شهد إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعاً متجاوزاً المتوسط التاريخي له. وهذا الارتفاع يعزى بشكل رئيسي إلى زيادة المطلوبات على القطاع الخاص.



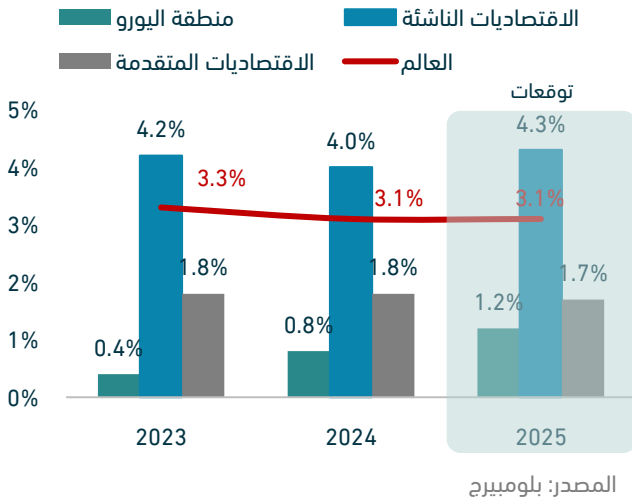


الفصل الأول الاقتصاد العالمي

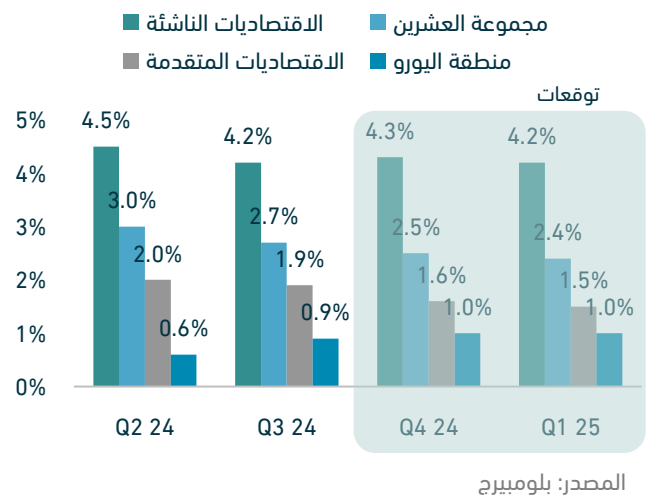
النمو الاقتصادي العالمي

استقرار النمو الاقتصادي العالمي بعد ثلاث سنوات من التقلبات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي
(نسبة مئوية)



الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



في عام 2024م، من المتوقع أن تشهد الأسواق الآسيوية الناشئة زيادة ملحوظة في الاستفادة من تدفقات النفط، حيث ستمكن دول مثل الهند والصين من الحصول على إمدادات نفطية بأسعار أقل مقارنة بالأسواق العالمية. يعود ذلك إلى القيود المفروضة على النفط الروسي في الأسواق الغربية نتيجة للعقوبات الاقتصادية. سيعزز هذا الوضع من تجارة النفط بين روسيا والدول الآسيوية، حيث ستحصل هذه الدول على كميات أكبر من النفط الروسي بأسعار منخفضة، مما سيساعد في تقليل تكاليف وارداتها النفطية. وبالتالي، سيساهم ذلك في تعزيز استقرارها الاقتصادي وتحقيق وفورات مالية، بالإضافة إلى تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. كما أن توفر النفط بأسعار منخفضة سيدعم حركة التجارة بشكل عام، حيث سيسهم في تقليل تكاليف الإنتاج والنقل في الدول الآسيوية الناشئة، مما يعزز قدرتها على تصدير السلع بأسعار أكثر تنافسية ويعزز النمو في القطاعات الصناعية والتجارية.

ونلاحظ أن تضخم أسعار السلع الأساسية قد انخفض إلى ما يقارب الصفر، بالرغم من ارتفاع تكاليف الشحن، خاصة في الطرق التجارية المرتبطة بالصين. ومع ذلك، ساهم انخفاض أسعار صادرات الصين في تخفيف تلك الضغوط. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار الطاقة انخفاضاً أسرع من المتوقع، مما ساعد على تقليل التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة وخفض تكاليف مرحلة ما بعد الجائحة.

يتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي العالمي عند نسبة 3.1% في عام 2024م حسب بيانات بلومبيرج الصادرة في نوفمبر 2024م، مما يعكس استقراراً نسبياً بعد ثلاث سنوات من التقلبات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة. كما يُتوقع أن يستمر النمو بنفس الوتيرة في عام 2025م، بدعم من انتعاش معتدل في التجارة والاستثمار.

ورغم انخفاض معدل التضخم العالمي إلى 4.4% خلال العام الحالي، لا تزال الضغوط التضخمية تشكل تحدياً، مما قد يدفع بعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة إلى تهدئة وتيرة سياساتها النقدية التيسيرية، مع الحفاظ على أسعار فائدة تفوق المتوسطات التاريخية. وعلى الرغم من التحسن المتوقع، تظل الآفاق الاقتصادية أقل تفاؤلاً مقارنة بالفترات السابقة، حيث سيبقى معدل النمو دون متوسطات العقد الماضي في معظم الاقتصادات.

رغم تزايد القيود التجارية بين الكتل الجيوسياسية المتنافسة توقعت منظمة التجارة العالمية أن تشهد التجارة العالمية للسلع نمواً بنسبة 2.7% في عام 2024م، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن تقديرها السابق البالغ 2.6%. وهذا يشير إلى أن التجارة العالمية تتجه نحو التعافي التدريجي على الرغم من استمرار المخاطر السلبية. كذلك، من المتوقع أن تتراجع التوازنات في الحساب الجاري العالمي تدريجياً بعد بلوغ ذروتها في عام 2022م، نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، لا تزال الديون الخارجية في بعض الاقتصادات مرتفعة، مما يعرضها لمخاطر ضغوط مالية.



الروسي، مما سيمكنها من الحصول على إمدادات نفطية بأسعار منخفضة، وبالتالي تقليل تكاليف الواردات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي المحلي.

ومع بداية عام 2025م، ستواجه الصين ضرورة التكيف مع التغيرات المحتملة في السياسة الأمريكية، حيث يُتوقع أن تؤدي الإدارة الأمريكية الجديدة إلى فرض مزيد من القيود التجارية، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والابتكار. هذه السياسات قد تؤثر على بعض القطاعات الصينية. ورغم هذه التحديات، يُتوقع أن تستمر الصين في تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الآسيوية والأسواق النامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما سيساعد في تقليل المخاطر على الاقتصاد الصيني.

وعلى الرغم من التحسن المتوقع على المدى القصير، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية أقل من المعايير التاريخية، حيث يُتوقع أن يظل معدل النمو العالمي أقل من متوسط العقد 2010-2019م. كما يُتوقع أن يرتفع نمو الاقتصادات الناشئة من 4.2% في عام 2023م إلى 4.0% في عام 2024م، و4.3% في عام 2025م.

وبالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة، تباطأ النمو في عام 2023م إلى 1.8%، من 3.0% في عام 2022م، ومن المتوقع أن يتراوح بين 1.7% و1.8% حتى عام 2029م. في الولايات المتحدة، يُتوقع نمو بنسبة 2.7% في عام 2024م، مدفوعًا بزيادة الاستهلاك والاستثمار غير السكني. وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو 0.8%، مدعومًا بتحسين أداء الصادرات وارتفاع الأجور. أما اليابان، فيُتوقع أن تسجل نموًا بنسبة 0.3% في عام 2024م نتيجة اضطرابات اقتصادية مؤقتة، بينما من المتوقع أن تسجل المملكة المتحدة نموًا بنسبة 1.1% خلال العام ذاته.

أما الاقتصادات الناشئة، فمن المتوقع أن تواجه تباطؤًا في النمو خلال عام 2024م، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض وتيرة النمو في الصين بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي مناطق مثل أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، يعكس التباطؤ ضعف الأداء في أكبر اقتصادات تلك المناطق. ومع ذلك، يُتوقع تحسن معتدل في معدلات النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى، رغم أن هذا التحسن سيكون أقل من التوقعات الأولية.

وبالنظر إلى اقتصاد الصين، فإن الحكومة الصينية تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة استثمارية ضخمة تشمل مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة. تهدف هذه الاستثمارات إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل التصنيع. كما تسعى هذه الإجراءات إلى تحفيز الاستهلاك المحلي وزيادة الإنتاجية والابتكار في الصناعات الاستراتيجية.

وعلى المستوى التجاري، من المتوقع أن تستمر الصين في تعزيز صادراتها في مجالات مثل الإلكترونيات والسيارات، مدفوعة بالطلب العالمي المتزايد على المنتجات الصينية. بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الصين من انخفاض أسعار النفط العالمية، خاصة مع القيود المفروضة على النفط

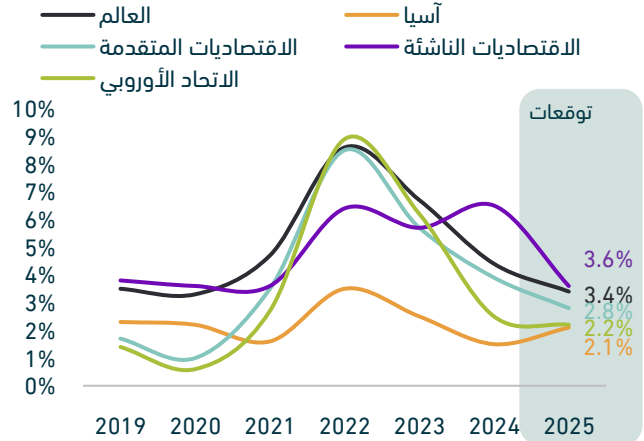


التضخم العالمي

تقلص معدلات التضخم بشكل ملحوظ، على الرغم من استمرار بعض الدول في مواجهة ضغوط تضخمية

الشكل (3): معدلات التضخم العام

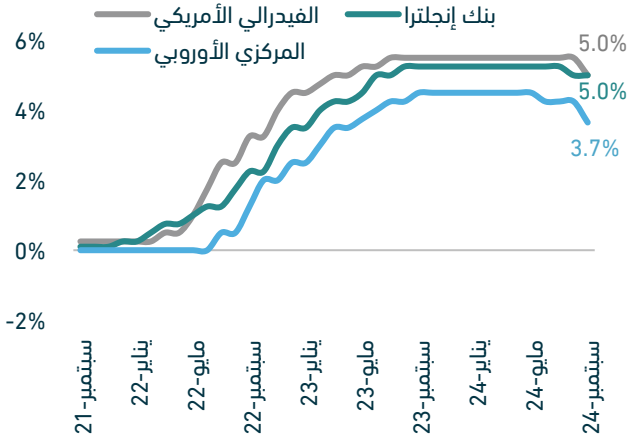
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

الشكل (4): معدلات الفائدة

(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

ومنذ عام 2022 وحتى عام 2024م، شهدت معظم الدول تشديدًا كبيرًا في السياسة النقدية، في حين تأخرت السياسة المالية في التكيف وظلت في بعض الحالات متساهلة. أدى هذا التباين إلى تعقيد جهود البنوك المركزية في كبح التضخم، كما أسهم في تأخير إعادة بناء الاحتياطات المالية الضرورية.

ومن المتوقع أن يشهد هذا المزيج تغيرات مستقبلية نتيجة الارتفاع المستمر في تكاليف خدمة الدين العام في الأسواق الناشئة والدول النامية، إلى جانب الزيادات الأخيرة في تكاليف خدمة الدين في الولايات المتحدة. يُتوقع أن ينتج عن ذلك تحول في مزيج السياسات الاقتصادية. ومن المرجح أن يؤدي التصحيح المالي الضروري في العديد من الاقتصادات إلى تباطؤ النمو، مما سيستدعي تبني سياسات نقدية أكثر مرونة، تسهم بدورها في تسهيل جهود الحكومات لتقليص العجز المالي.

وتوجهت الولايات المتحدة، مثلها مثل الاقتصادات المتقدمة الأخرى، نحو سياسات نقدية تيسيرية، ومع ذلك، لا تزال ضغوط التراجع مرتفعة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. العديد من هذه الاقتصادات، التي بدأت في رفع أسعار الفائدة في وقت مبكر، شرعت أيضًا في التخفيف من سياستها النقدية في وقت أقرب، مما أدى إلى تقليص الفجوات بين أسعار الفائدة في هذه الاقتصادات مقارنة بالولايات المتحدة.

تمكّن العالم من تقليص معدلات التضخم بشكل ملحوظ، على الرغم من استمرار بعض الدول في مواجهة ضغوط تضخمية. بعد أن بلغت نسبة التضخم ذروتها في عام 2022م عند 8.6%، من المتوقع أن تنخفض إلى 3.4% بحلول نهاية عام 2025م. يعزى الارتفاع السابق في معدلات التضخم إلى مجموعة من العوامل الاستثنائية، مثل استمرار بعض اضطرابات سلاسل الإمداد الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة للصراع في أوكرانيا. ومع تحسن الإمدادات وتراجع الضغوط على أسواق العمل، بدأ التضخم في الانخفاض بشكل تدريجي دون أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ اقتصادي كبير.

منذ مطلع عام 2024م، بدأت تظهر مؤشرات تدل على تقلص الفجوات الاقتصادية بين الاقتصادات الكبرى، مع تحسن ملحوظ في النشاط الاقتصادي في بعض الدول الرئيسية. وقد أسهمت هذه التحولات في تقارب معدلات التضخم بين الدول، إلا أن وتيرة انخفاض التضخم العالمي تباطأت خلال النصف الأول من العام. وعلى الرغم من استقرار أسعار السلع وانخفاض بعضها، لا يزال التضخم في أسعار الخدمات مرتفعًا في العديد من الدول. يُعزى ذلك جزئيًا إلى الزيادات السريعة في الأجور التي لا تزال تسعى لتعويض موجة التضخم التي شهدتها عامي 2021م و2022م. هذا الوضع دفع العديد من البنوك المركزية إلى تأجيل خططها الرامية إلى تخفيف السياسات النقدية، مما أدى إلى زيادة الضغط على الأوضاع المالية العامة، خصوصًا في الدول التي تواجه تحديات ناتجة عن ارتفاع تكاليف خدمة الدين.



مخاطر الاقتصاد العالمي

هناك احتمال لنتائج أكثر إيجابية للنمو العالمي مقارنة بالتوقعات الأساسية، رغم التحديات المتشابهة والتفاؤل الحذر

من بين التحديات البارزة التي تواجه الاقتصاد العالمي، تبرز التوترات الجيوسياسية كعامل يهدد استقرار أسواق السلع الأساسية، ما قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار. كما أن تأثير التكتلات التجارية قد يسهم في إحداث اضطرابات إضافية في شبكات التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمثل استمرار التضخم عائقاً أمام تخفيف السياسات النقدية، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي العالمي. وفي بعض الاقتصادات الكبرى، قد يكون النمو أبطأ من التوقعات بسبب تحديات داخلية متعددة.

ورغم هذه المخاطر المتعددة، تبرز بعض الفرص الإيجابية المحتملة في الأفق. فمن المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً سابقاً، مما يتيح الفرصة لتخفيف السياسات النقدية بشكل أسرع في العديد من الدول. كما تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد يحقق نمواً يفوق التوقعات، مما قد يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

لمواجهة هذه التحديات المتشابهة، يتطلب الأمر تنسيقاً فعالاً على المستويين العالمي والمحلي. فعلى المستوى العالمي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية التجارة الدولية، وتعزيز التحولات الرقمية والخضراء، والعمل على تخفيف أعباء الديون، فضلاً عن ضمان الأمن الغذائي العالمي. أما على المستوى المحلي، فيتعين على السياسات النقدية في الاقتصادات الناشئة التركيز على تحقيق استقرار الأسعار مع الاستمرار في مواجهة مخاطر التضخم. ومع تزايد مستويات الديون وارتفاع تكاليف خدمتها، يصبح من الضروري أن يبحث صانعو السياسات عن حلول مبتكرة تهدف إلى زيادة الاستثمار بشكل مستدام مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

في العام المقبل، تواجه الدول الناشئة مخاطر كبيرة تتعلق بالتمويل، حيث أن تراجع قيمة عملاتها المحلية مقابل الدولار الأمريكي قد يؤدي إلى ضعف تصنيفها الائتماني السيادي. هذا الضعف في التصنيف يزيد من صعوبة الحصول على التمويل الدولي ويرفع تكاليف الاقتراض. من جهة أخرى، تجد هذه الدول نفسها مضطرة لاستخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي لدعم عملاتها المحلية، مما يزيد من الضغط على وضعها المالي الخارجي. تراجع الاحتياطات يفاقم من صعوبة تمويل العجز الخارجي ويزيد من الضغوط الاقتصادية، ما يهدد الاستقرار المالي على المدى الطويل.

شهدت تدفقات رأس المال والتجارة في عام 2024م تحولاً ملحوظاً، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2025م. فقد تراجعت التجارة بين الصين والولايات المتحدة، بينما زادت التجارة مع الدول النامية. سيؤثر هذا التحول على التمويل والتجارة على مستوى العالم، حيث من المتوقع أن يشهد العام المقبل زيادة في تدفق رأس المال نحو الدول النامية، خاصة في مشاريع البنية التحتية، مما يعزز من نموها الاقتصادي. في المقابل، قد تواجه الصين صعوبات في جذب الاستثمارات بسبب التوترات الاقتصادية والسياسية.

على صعيد التجارة، ستستفيد الدول النامية من تعزيز علاقاتها التجارية مع الصين، مما سيساهم في توسيع أسواقها وزيادة دورها في سلاسل التوريد العالمية. هذا التحول قد يدعم الدول النامية في أن تصبح مراكز إنتاج أكثر أهمية. في الوقت نفسه، قد تعتمد هذه الدول على سياسات مالية ونقدية تيسيرية لدعم النمو، بينما قد تقوم الصين وبعض الدول الأخرى برفع معدلات الفائدة لمواجهة التباطؤ الاقتصادي.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الثالث 2024م	معدل التضخم (%) سبتمبر 2024م	أسعار الفائدة الرسمية (%) سبتمبر 2024م	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) سبتمبر 2024م	مؤشر مديري المشتريات (نقطة) سبتمبر 2024م
الأرجنتين	-1.7	209	-6.0	-6.9	-
أستراليا	0.8	2.1	0.1	-0.1	46.7
البرازيل	4.0	4.4	3.4	3.4	53.2
كندا	1.0	1.6	-	-	50.4
الصين	4.6	0.4	5.4	5.4	49.3
الاتحاد الأوروبي	0.9	1.7	-2.8	0.1	45
فرنسا	1.2	1.1	-0.5	-0.6	44.6
ألمانيا	0.1	1.6	-4.3	-4.6	40.6
الهند	5.4	5.5	3.1	-0.1	56.5
إندونيسيا	5.0	1.8	-	-	49.2
إيطاليا	0.4	0.6	-4.0	-3.2	48.3
اليابان	0.5	2.5	-2.6	-2.8	49.7
السعودية	2.8	1.7	-0.3	-0.3	56.3
المكسيك	1.6	4.6	-0.4	-0.9	47.3
روسيا	3.1	8.6	3.2	3.2	49.5
جنوب إفريقيا	0.5	3.8	-0.8	-1.2	51
كوريا الجنوبية	1.5	1.6	-1.4	-1.3	48.3
تركيا	2.1	49	-2.3	-5.3	44.3
الولايات المتحدة	2.7	2.4	-0.7	-0.6	47.3
المملكة المتحدة	1.0	1.7	-1.8	-1.6	51.5

المصدر: بلومبيرج ، 2024م





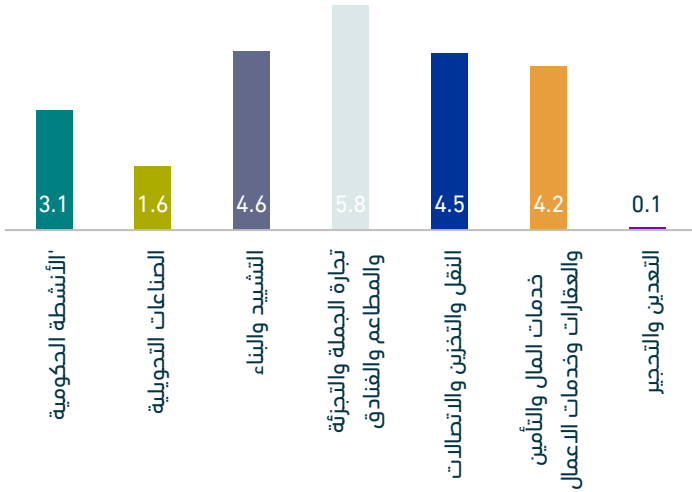
الفصل الثاني

الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

الأنشطة غير النفطية تقود النمو خلال الربع الثالث من عام 2024م

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية الربع الثالث 2024م
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

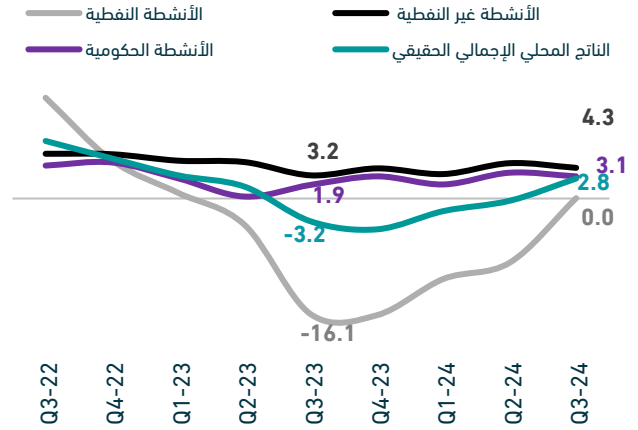
كما حققت الأنشطة النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024م نموًا طفيفًا بنسبة 0.05% وذلك على أساس سنوي بعد انكماشها منذ الربع الثاني لعام 2023م، وجاء هذا الارتفاع الطفيف نتيجة لارتفاع إنتاج المملكة من النفط في شهر أغسطس 2024م مع استقراره بدون تغيير في شهر سبتمبر 2024م، فيما تراجعت أسعار النفط في الربع الثالث 2024م بواقع 9% على أساس سنوي، وتراجعت الصادرات النفطية في الربع الثالث 2024م بواقع 15%.

ومن حيث نوع النشاط الاقتصادي، فقد سجل التعدين والتعجير أعلى معدل مساهمة بـ 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من نموه بنسبة ضئيلة حيث ارتفع بنسبة 0.1% على أساس سنوي خلال الربع الثالث 2024م، ليسجل 219.2 مليار ريال. فيما سجلت الأنشطة الحكومية ثاني أكبر مساهمة بـ 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت نموًا سنويًا بلغ 3.1% خلال الربع الثالث، وقيمة 144.3 مليار ريال.

في حين سجل ثالث أكبر نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة بلغت 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بنمو بلغ 4.2% خلال الربع الثالث على أساس سنوي ليسجل 115.1 مليار ريال.

ومن الملاحظ تطور حصة قطاع الخدمات والتي تتمثل في القطاع الخاص والأنشطة الحكومية في المملكة لتمثل 50% في الربع الثالث 2024م مسجلة 430 مليار ريال بعدما كانت تمثل 43% في الربع الثالث 2018م مع تنامي الطلب المحلي والنشاط السياحي والبنى التحتية للمشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة ويشير هذا النمو المتسارع لقطاع الخدمات في ظل رؤية السعودية 2030 إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والاتجاه إلى تعزيز الإنتاج غير النفطي.

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2024م نموًا بنسبة 2.8% على أساس سنوي وذلك بعد انكماشه على مدار عام كامل. جاء هذا الأداء نتيجة لارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي، ومن أبرزها نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والذي ساهم بـ 13% من الناتج.

جاءت العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي من حيث الإنفاق بشكل عام على عدة مستويات في الاستهلاك والاستثمار والتصدير، فخلال الربع الثالث ارتفع (إجمالي) الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 4.7% على أساس سنوي، ونما إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 4.5%، أما عامل الصادرات فقد نمت الصادرات غير النفطية شاملة إعادة التصدير بمعدل 16.8% على أساس سنوي في الربع الثالث 2024م.

ويدعم مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية والذي انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل المؤشر 55.2 نقطة كمؤشر أدائه خلال الربع الثالث 2024م مع تسارع أداء الإنتاج. وكان الطلب المحلي عاملًا بارزًا في تحرك الإنتاج، وبذلك الشركات في القطاع الخاص غير النفطي جهودًا لزيادة قوتها العاملة لمواجهة الطلب، خاصة مع الأداء المتسارع للأنشطة غير النفطية.

يجدر الإشارة إلى تحسن مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك مع جهود تحقيق رؤية السعودية 2030، إذ كانت الأنشطة غير النفطية تمثل 46.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2018م لتصل إلى 52.2% في الربع الثالث 2024م.

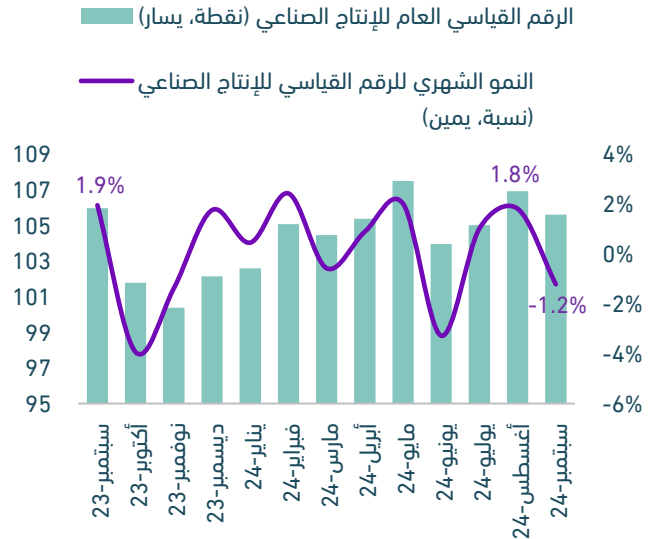
تقرير الاقتصاد الربعي: الربع الثالث 2024



الإنتاج الصناعي

نمو مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2024م

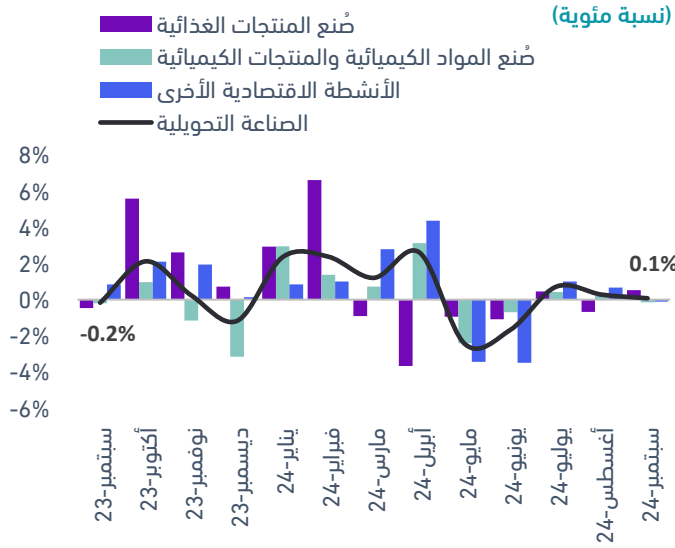
الشكل (7): النمو الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام

الصناعات التحويلية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وتعد الأنشطة الاقتصادية الأخرى وصناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية الأعلى من حيث وزنها في مؤشر الصناعات التحويلية حيث ارتفع كل منهما خلال الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 7.9% و 2.7% على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

إن استمرار الأداء الإيجابي للمؤشر يدل على إصرار المملكة في مواصلة الجهود لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية، ويساعد بشكل ملحوظ في خلق المزيد من الوظائف للمواطنين، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استغلال الموارد المحلية بكفاءة أكبر مع تنويع مصادر الدخل.

ولذلك، يُعد نشاط الصناعات التحويلية أحد أهم الأنشطة في المملكة، وتستهدف رؤية السعودية 2030 زيادة إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دعم قطاع التعدين وتعظيم قيمته، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

كما ارتفع متوسط مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء في الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 0.6% على أساس سنوي، وكذلك ارتفع متوسط مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 0.8% على أساس سنوي.

ارتفع متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 1% على أساس سنوي (حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية)، على الرغم من انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 0.9% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، إلا أن ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.5% على أساس سنوي والمدعومة من عدة أنشطة متمثلة بالصناعات التحويلية والتي سجلت خلال الربع الثالث ارتفاعاً سنوياً بلغ 6.5%، كان لها التأثير الأكبر على المؤشر.

يعزى التراجع في متوسط الأنشطة النفطية للربع الثالث إلى تراجع صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 4.5%، بينما استقر نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي دون تغيير خلال نفس الفترة.

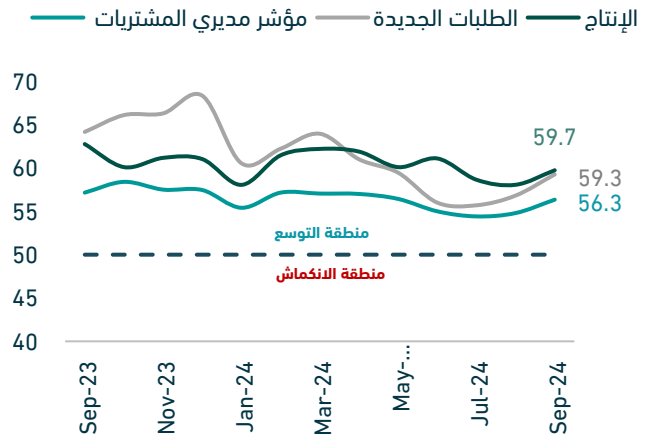
ويعود الأداء الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية إلى ارتفاع جميع أنواع الصناعات بلا استثناء في الربع الثالث لعام 2024م على أساس سنوي، وكان أعلاها صناعة الورق ومنتجات الورق بنسبة 14.9%، وصناعة الأثاث بنسبة 14.6%، وصناعة المعدات الكهربائية بنسبة 11.4%، وصناعة المنتجات الغذائية بنسبة 10%.



مؤشر مديري المشتريات

توسع بالنشاط والأعمال في الربع الثالث 2024م

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



المصدر: S&P Global

سجل مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي متوسط 55.2 نقطة في الربع الثالث 2024م، متراجعاً عن متوسط الربع الثالث من العام الماضي والبالغ 57.2 نقطة، ولكن رغم ذلك، ظل المؤشر في منطقة التوسع والذي يشير إلى استمرار الأداء الإيجابي للأسواق.

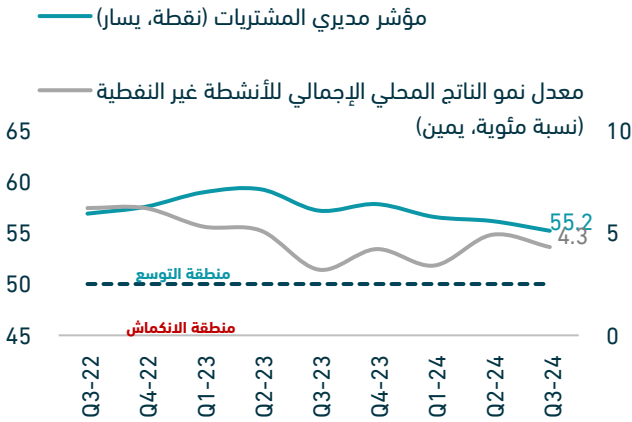
وعلى أساس شهري، ارتفع المؤشر من 54.8 نقطة في أغسطس 2024م إلى 56.3 نقطة في سبتمبر 2024م، وبمقدار 1.5 نقطة.

ويُعزى ارتفاع المؤشر في شهر سبتمبر إلى تحسن الطلبات الجديدة، الأمر الذي انعكس على تسارع أداء الإنتاج إذ كان الطلب المحلي عاملاً بارزاً في تحرك الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت الشركات في القطاع الخاص غير النفطي جهوداً قوية لزيادة قوتها العاملة في نهاية الربع الثالث. وارتفعت أعداد العمالة بشكل قوي، حيث أدت المكاسب التي تحققت إلى تعزيز المبيعات وتقليل أعباء العمل. ومع ذلك، فإن أزمة نقص العمالة الماهرة أدت إلى زيادة حجم الأعمال المتراكمة في سبتمبر، ولو بشكل جزئي.

كما ساهمت المنافسة المتزايدة في خفض أسعار البيع للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من الزيادة الكبيرة في تكاليف الأعمال. كما أن ارتفاع أسعار المواد وتكاليف التكنولوجيا والأجور أدى إلى ارتفاع النفقات.

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



المصدر: S&P Global، الهيئة العامة للإحصاء

واستمرت زيادة المخزون لدى الشركات غير النفطية بشكل حاد خلال شهر سبتمبر، مما دفع بعض الشركات إلى إعادة تقييم مستويات الشراء. ونتيجة لذلك، انخفض معدل نمو المشتريات إلى أدنى مستوياته في ثلاث سنوات. وقد تحسنت فترات التسليم، ولكن بمعدل هو الأبطأ منذ شهر أغسطس 2023م.

وقد احتلت المملكة المركز الثاني في شهر سبتمبر 2024م بين دول مجموعة العشرين بعد الهند كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات، وهو ما يشير بوضوح إلى استمرار الأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي، واستمرار التوسع والنشاط الاقتصادي، وكذلك استمرار الطلب القوي.

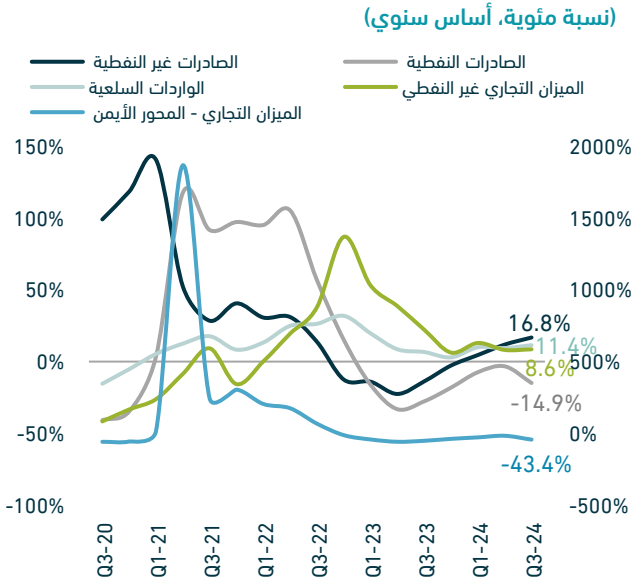
إنّ القطاع الخاص غير النفطي في المملكة يشهد نمواً ملحوظاً ومتسارعاً، وذلك بفضل رؤية السعودية 2030 الطموحة وإصلاحاتها الهيكلية، وكذلك برامج الدعم الحكومي، وتطوير البنى التحتية، وتسهيل إجراءات الأعمال، والتي تهدف جميعها إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية.



التجارة الخارجية

تراجع فائض الميزان التجاري في الربع الثالث لعام 2024م

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري



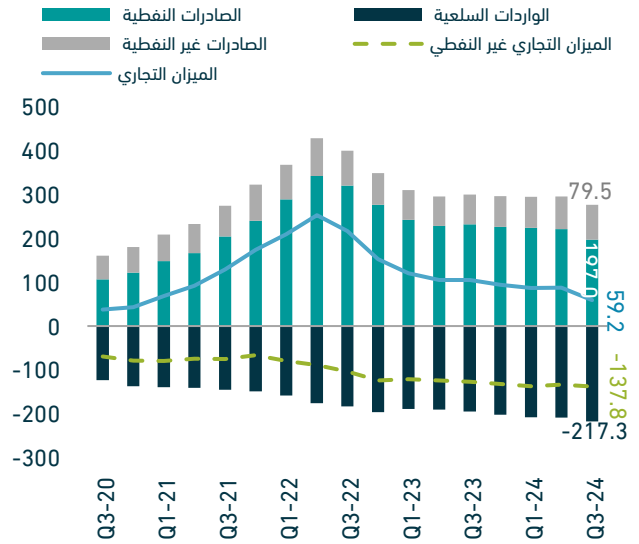
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

واتسع عجز الميزان التجاري غير النفطي خلال الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 8.6% على أساس سنوي، ليبلغ 137.8 مليار ريال مقارنة بـ 126.9 مليار ريال في نفس الفترة من العام الماضي. جاء ذلك على الرغم من تحقيق الصادرات غير النفطية (شامل إعادة التصدير) نموًا ملحوظًا بنسبة 16.8% لتصل إلى 79.5 مليار ريال، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ الربع الثاني 2022م.

وشكّلت إعادة التصدير نسبة 28.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية، بقيمة بلغت 22.7 مليار ريال، ما يعادل 8% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الربع الثالث من عام 2024م.

وفي الربع الثالث من عام 2024م، تصدرت منتجات الصناعات الكيماوية قائمة الصادرات غير النفطية للمملكة، بقيمة 20.2 مليار ريال، ما يعادل 25.5% من إجمالي الصادرات غير النفطية، محققة نموًا بنسبة 5.3% على أساس سنوي. كما حققت صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها ارتفاعًا بنسبة 8.9% لتصل إلى 19.8 مليار ريال، مشكّلة 24.9% من الإجمالي. وفي الوقت نفسه، سجلت صادرات الآلات والأجهزة الكهربائية زيادة استثنائية بنسبة 76%، لتبلغ 11.7 مليار ريال، ما يمثل 14.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

خلال الربع الثالث من عام 2024م، شهد فائض الميزان التجاري تراجعًا ملحوظًا بنسبة 43.4% ليصل إلى 59.2 مليار ريال، مقارنة بـ 104.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. ويعكس هذا الانخفاض تباين أداء الصادرات والواردات، حيث تراجعت الصادرات السلعية بنسبة 7.7% لتسجل 276.5 مليار ريال، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 11.4%، لتصل إلى أعلى قيمة تاريخية عند 217.3 مليار ريال.

وشهدت الصادرات النفطية انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 14.9% لتصل إلى 197 مليار ريال، وهي أدنى قيمة تُسجل منذ الربع الثاني من عام 2021م، مقارنة بـ 231.5 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويعود هذا التراجع إلى تحديات سوق الطاقة العالمي، أبرزها انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة 7.6% على أساس سنوي، نتيجة الضغوط الاقتصادية وتباطؤ الطلب من كبار المستوردين. على سبيل المثال، تراجعت واردات الصين من النفط السعودي بنسبة 12.6%، على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2024م، مما أثر بشكل مباشر على إجمالي الصادرات النفطية للمملكة.

كما شكّلت الصادرات النفطية نسبة 71.3% من إجمالي الصادرات السلعية.

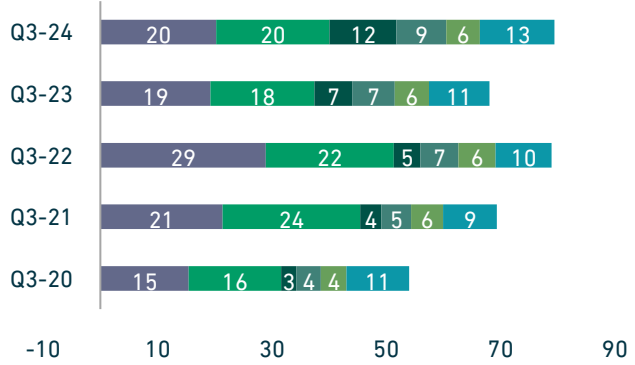


التجارة الخارجية

الإمارات أكبر الشركاء التجاريين لصادرات المملكة غير النفطية

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
عربات ومعدات النقل
آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية
أخرى
معادن عادية ومصنوعاتها



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

جاءت الإمارات على رأس قائمة متلقي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024م بقيمة 19.6 مليار ريال، وبزيادة 51.5% عن نفس الفترة من العام السابق. شكلت هذه الصادرات 24.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال تلك الفترة. وتصدرت الآلات والأجهزة الإلكترونية وعربات ومعدات النقل قائمة السلع الأكثر تصديراً إلى الإمارات، حيث مثلت هاتان الفئتان 69.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير.

وجاءت الهند في المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024م بقيمة 6.8 مليار ريال، وارتفعت بنسبة 8.3% مقارنة بالعام السابق. وكانت أعلى المنتجات المصدرة الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بقيمة 3.3 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2024م. بينما احتلت الصين المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 6.4 مليار ريال، حيث انخفضت بنسبة 16.7% خلال الربع الثالث من عام 2024م، وشكلت من إجمالي الصادرات نسبة 8.1%، وكانت أعلى المنتجات المصدرة الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بقيمة 2.9 مليار ريال.

شهدت الواردات نمواً بنسبة 11.4% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024م حيث بلغت 217.3 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة واردات آلات وأجهزة آلية وما يشابهها بنسبة 30.8%، لتمثل 26.5% من إجمالي الواردات. وجاءت عربات ومعدات النقل في المرتبة الثانية من حيث الواردات، ومثلت 15% من إجمالي الواردات، وارتفعت بنسبة 9% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023م.

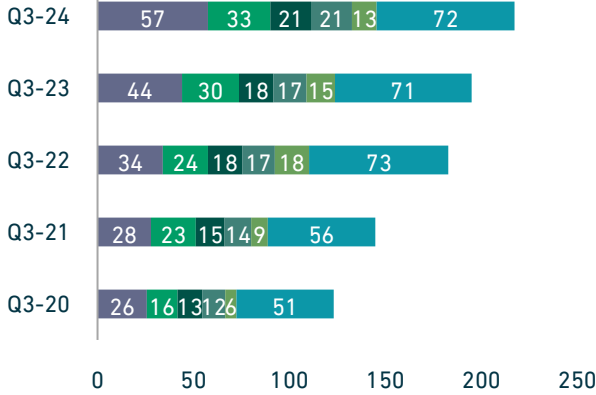
تقرير الاقتصاد الربعي: الربع الثالث 2024



الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)

عربات ومعدات النقل
آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
معادن عادية ومصنوعاتها
أخرى
المنتجات المعدنية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أما منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها فقد حلت في المرتبة الثالثة، مسجلة نمواً بنسبة 19.7%، لتشكّل 9.8% من إجمالي الواردات.

وظلت الصين في صدارة الدول المصدرة للمملكة خلال الربع الثالث من عام 2024م، حيث بلغت قيمة الواردات منها 53.8 مليار ريال، مسجلة نمواً بنسبة 35.6%، وكانت أعلى المنتجات المستوردة آلات وأجهزة آلية، ومعدات كهربائية بقيمة 24.3 مليار ريال.

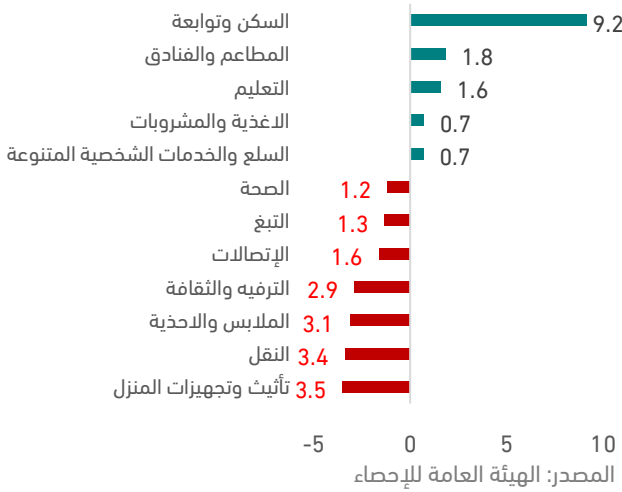
وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية حيث بلغت الواردات منها 17.6 مليار ريال، حيث تراجع بنسبة 1.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وشكلت آلات وأجهزة آلية، ومعدات كهربائية أعلى المنتجات المستوردة.

واحتلت الهند المرتبة الثالثة بالواردات حيث بلغت 11 مليار ريال، في حين حققت تراجع بنسبة 0.4%، وجاءت عربات ومعدات النقل أعلى المنتجات المستوردة.

ارتفعت واردات السلع الرأسمالية والوسيلة بنسبة 11.6%. حيث شكّلت هذه الفئة 66.3% من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة. بينما مثلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية 33.7% من إجمالي الواردات. وهذا التوجه نحو زيادة واردات السلع الرأسمالية والوسيلة يعكس النشاط الاقتصادي المتزايد في المملكة ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القطاعات غير النفطية. بينما تمثل واردات السلع الاستهلاكية النهائية احتياجات الأفراد من السلع والمنتجات.

ارتفاع محدود لمعدلات التضخم خلال الربع الثالث 2024

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الثالث من عام 2024م (نسبة مئوية)

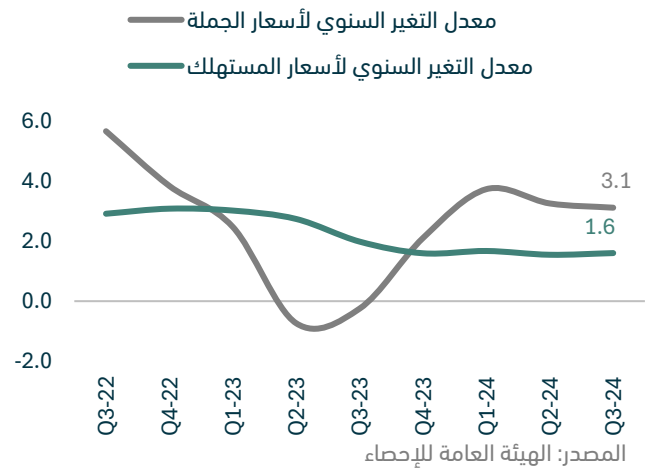


المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 8.1% بسبب زيادة أسعار المنتجات النفطية المكررة بنسبة 12.0%، وارتفاع أسعار المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 13.8%، كما سجل قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات ارتفاعاً بنسبة بسيطة بلغت 0.2%. ويعكس الارتفاع السنوي في المؤشر في الربع الثالث من 2024م استمرار الزيادة في أسعار الجملة على مدى العام مما يؤثر على تكلفة السلع والخدمات في الأسواق المحلية وبالتالي أسعار السلع النهائية للمستهلكين.

في حين انخفضت باقي مكونات المؤشر الأخرى، حيث سجل قسم منتجات الخامات والمعادن، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات ومنتجات الزراعة وصيد الأسماك، انخفاضاً بنسبة 3.9%، و0.3%، و0.1% على التوالي على أساس سنوي.

ونلاحظ استقرار معدلات التضخم في المملكة عند مستويات منخفضة رغم الضغوط المختلفة التي تؤثر على الاقتصاد المحلي. فقد واجهت الأسواق بعض التحديات المرتبطة بزيادة الطلب، خاصة في قطاع المساكن ومواد البناء، فضلاً عن تأثيرات العوامل الخارجية مثل اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أجور التأمين البحري. كما ساهمت زيادة أسعار الفائدة عالمياً في رفع تكاليف الاقتراض، بالإضافة إلى استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي أضفت مزيداً من الضغوط على الأسواق. ورغم هذه التحديات، نجحت السياسات الاقتصادية المحلية في الحد من تأثير تلك العوامل، وخاصة في ظل تعزيز السياسات المالية والنقدية والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 111.5 نقطة في الربع الثالث من عام 2024م، مرتفعاً بنسبة 1.6% على أساس سنوي، ومدفوعاً في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوابعه بنسبة 9.2%، حيث تمثل هذه المجموعة نحو 25.5% من وزن المؤشر.

وتُعزى الزيادة في قسم السكن إلى ارتفاع إيجارات المساكن الفعلية بنسبة 11.0%، وخاصة في مدينة بريدة (50.1%) وبعض المدن الرئيسية مثل الرياض (23.3%) والدمام (5.3%). ويرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار العقارات بشكل عام، فضلاً عن استمرار الطلب المرتفع على الوحدات السكنية، وعوامل أخرى تتعلق بارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية والذي يزيد من الضغوط على السوق العقاري.

كما ساهمت بعض الأقسام الأخرى في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل قسم المطاعم والفنادق والتعليم والأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 1.8% و1.6% و0.7% على التوالي. وفي المقابل، شهدت بعض الأقسام الأخرى انخفاضاً، إذ سجلت أقسام تأثيث وتجهيزات المنزل، والنقل، والملابس والأحذية، والترفيه والثقافة تراجعاً بنسبة 3.5% و3.4% و3.1% و2.9% على التوالي.

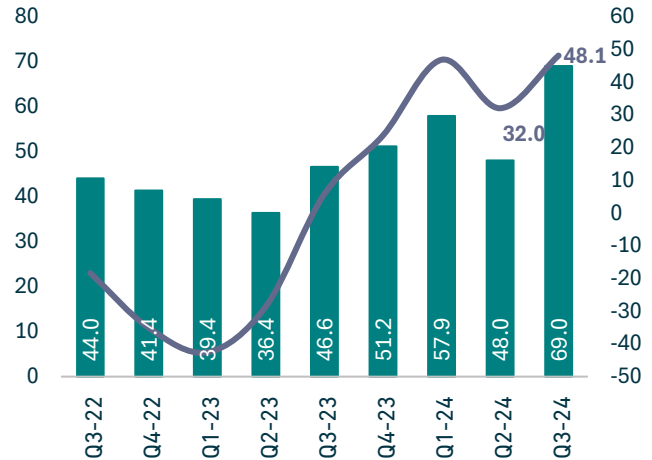
وفيما يخص أسعار الجملة، فقد بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لها 154.1 نقطة خلال الربع الثالث من عام 2024م، مرتفعاً بنسبة 3.1% على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع باب سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات



ارتفاع عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الثالث 2024م

الشكل (17): عدد الصفقات العقارية

إجمالي عدد الصفقات العقارية (ألف صفقة، يسار)

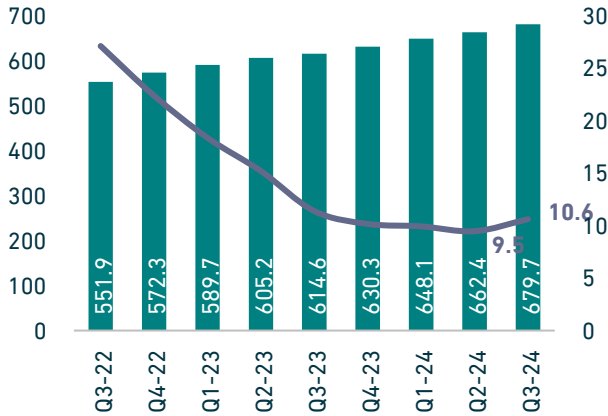


المصدر: وزارة العدل

الشكل (18): القروض العقارية من المصارف وشركات

التمويل

القروض العقارية من المصارف وشركات التمويل للأفراد (مليار ريال، يسار)
معدل التغير السنوي لإجمالي القروض (نسبة مئوية، يمين)



المصدر: البنك المركزي السعودي

وفي سياق مرتبط، سجلت القروض العقارية المقدمة للأفراد من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل ارتفاعاً بنسبة 10.6% خلال الربع الثالث من عام 2024م مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023م، ليصل إجمالي التمويل العقاري إلى نحو 679.7 مليار ريال سعودي. يُعد هذا النمو أول تسارع في وتيرة الإقراض العقاري منذ الربع الرابع من عام 2020م، وهو ما يتزامن مع استقرار أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الصفقات السكنية.

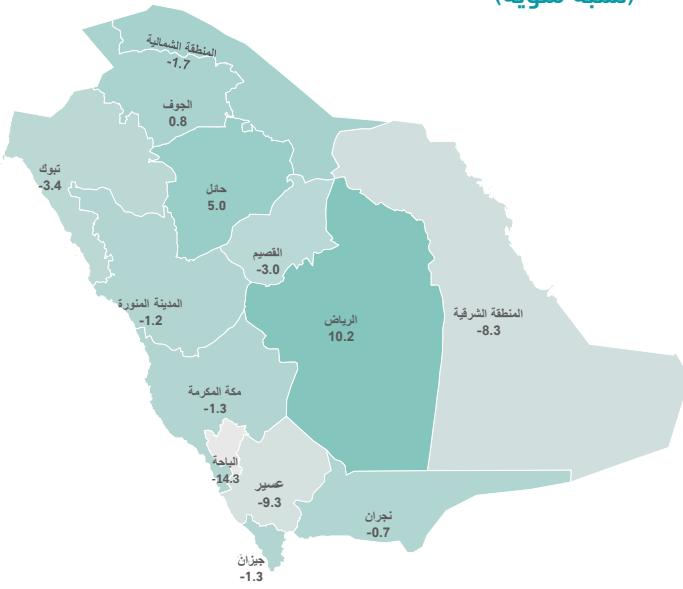
شهدت السوق العقارية في المملكة انتعاشاً لافتاً خلال الربع الثالث من عام 2024م، حيث ارتفع إجمالي عدد الصفقات العقارية المنفذة بنسبة 48.1% على أساس سنوي، ليصل إلى 69 ألف صفقة مقارنة بـ 47 ألف صفقة تم تنفيذها خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وعلى أساس ربعي، سجلت الصفقات العقارية نمواً بنسبة 44%، مما يعكس تطوراً ديناميكياً في الأداء العقاري.

يُعزى هذا النمو إلى الارتفاع الكبير في عدد الصفقات السكنية المنفذة، الذي بلغ 54% على أساس سنوي، حيث استحوذ القطاع السكني على 88.8% من إجمالي الصفقات العقارية. في المقابل، شهد القطاع التجاري تراجعاً بنسبة 15.5% على أساس سنوي، مسجلاً انخفاضاً للربع الثاني على التوالي بعد تحقيقه نمواً بنسبة 30% في الربع الأول من العام.



ارتفاع بنسبة 2.6% في الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال الربع الثالث 2024م

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة (نسبة مئوية)



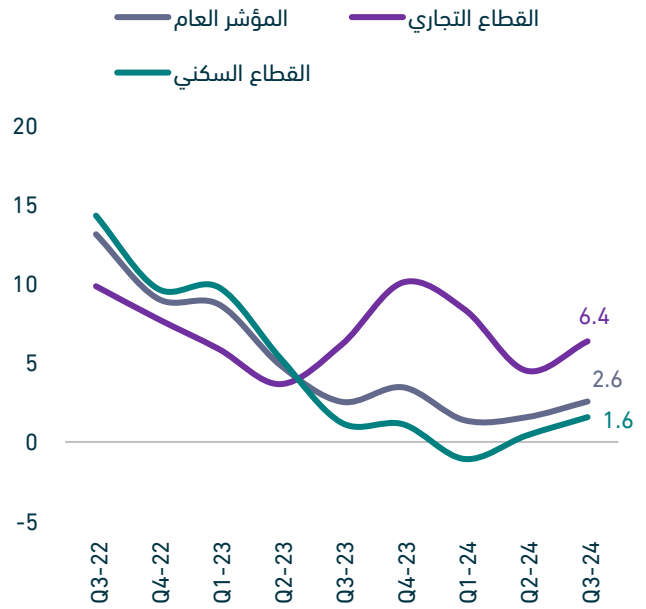
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

في المقابل، تراجع أسعار القطاع الزراعي بنسبة 8.7% على أساس سنوي، متأثرة بانخفاض أسعار الأراضي الزراعية بنفس النسبة.

وعلى مستوى المناطق الإدارية، تصدرت منطقة الرياض أعلى معدلات الارتفاع في أسعار العقارات خلال الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 10.2% على أساس سنوي، تليها منطقة حائل بارتفاع قدره 5.0% على أساس سنوي.

في المقابل، شهدت أسعار العقارات تراجعاً في تسع مناطق إدارية، حيث كانت منطقتا الباحة وعسير الأكثر انخفاضاً، مسجلتين تراجعاً بنسبة 14.3% و9.3% على التوالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

الشكل (19): معدل التغير للرقم القياسي العام للعقارات (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة للربع الثالث من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي، ويعزى هذا النمو إلى زيادة أسعار القطاعين السكني والتجاري بنسبة 1.6% و6.4% على التوالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويهيمن القطاع السكني على المؤشر العام بوزن نسبي يبلغ 72.6% من إجمالي المؤشر.

ويأتي ذلك وفق المنهجية الجديدة التي تتبعها الهيئة العامة للإحصاء، حيث تأخذ هذه المنهجية عام 2023م سنة أساس، بهدف رفع وتعزيز جودة البيانات.

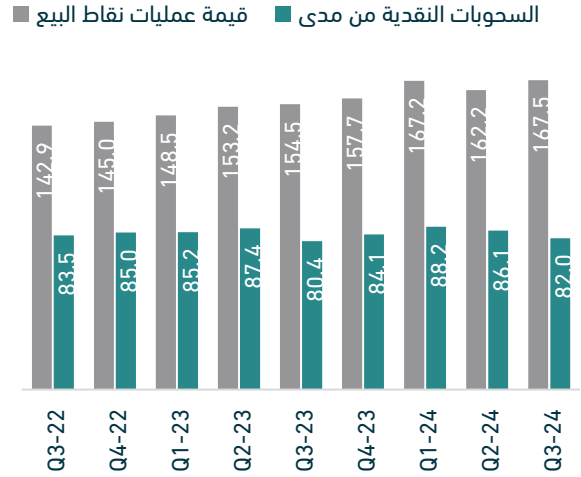
جاء الارتفاع السنوي في أسعار القطاع السكني نتيجة لزيادة أسعار الشقق، والأراضي، والفلل بنسبة 1.9%، 1.6%، و1.5% على التوالي. وفي القطاع التجاري، شهدت أسعار العمائر التجارية والأراضي التجارية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 8.6% و6.3% على التوالي.

نقاط البيع والسحوبات النقدية

ارتفاع إنفاق المستهلكين في الربع الثالث 2024م بنسبة 8.4%

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية

(مليار ريال)

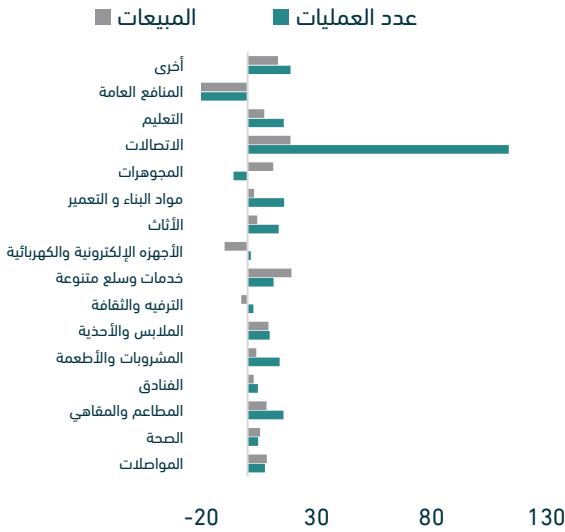


المصدر: البنك المركزي السعودي

الشكل (22): معدل التغير السنوي في عمليات نقاط

البيع حسب القطاعات للربع الثالث 2024م

(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

المستهلكين استخدام البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية في عمليات الشراء، إذ ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 25.6%، أما عدد عمليات التجارة الإلكترونية فقد ارتفعت بنسبة 26%، أما الدفع عبر أجهزة الجوال فارتفعت قيمة المبيعات بـ 41.5%، والدفع بواسطة البطاقات انخفضت بنسبة 12.8%.

ونلاحظ أن النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع نمو القروض الاستهلاكية التي نمت بنسبة 4% في الربع الثالث من عام 2024م مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، ويرافق ذلك أيضًا استقرار متوسط معدل التضخم في المملكة عند 1.6% في الربع الثالث 2024م.

ويعكس النمو المستمر في قيمة عمليات البيع في المملكة زيادة في النشاط التجاري والاقتصادي، ففي جانب توضيح معدلات الإنفاق الاستهلاكي المرتفعة استمرار القدرة الشرائية العالية للمستهلكين، وفي جانب آخر تبرز دور التقنية في تطور العمليات الشرائية في المملكة، مما يساهم في تحسين كفاءة المعاملات.

وتسهم هذه الأنظمة المتطورة في تحليل بيانات أسواق الإنتاج والاستهلاك، مما يدعم عمليات اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية المالية والشمول المالي. كما يعكس نمو نقاط البيع، أيضًا تطور بيئة الأعمال في المملكة وزيادة ثقة المستهلكين بالاقتصاد المحلي.

استمر ارتفاع إنفاق المستهلكين خلال الربع الثالث من عام 2024م، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان نحو 167.5 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 8.4% على أساس سنوي.

ومن حيث عدد عمليات نقاط البيع، شهد الربع الثالث 2024م ارتفاعًا بنسبة 14.2% على أساس سنوي، ونلاحظ تركيز العدد الأكبر من العمليات في قطاع المطاعم والمقاهي بقرابة 761 ألف عملية. وسجل قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي بلغ 113.6% في عدد العمليات.

ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاع خدمات وسلع متنوعة بنسبة 19.1%، ويليهما قطاعي الاتصالات وأخرى إذ بلغت معدلات نموها 18.7% و13.3% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، كانت مبيعات قطاعات المنافع العام، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والترفيه والثقافة هي الأكثر تراجعًا، إذ انخفضت بنسبة 40.4%، و9.9%، و2.7% على التوالي مقارنة بالربع الثالث من عام 2023م.

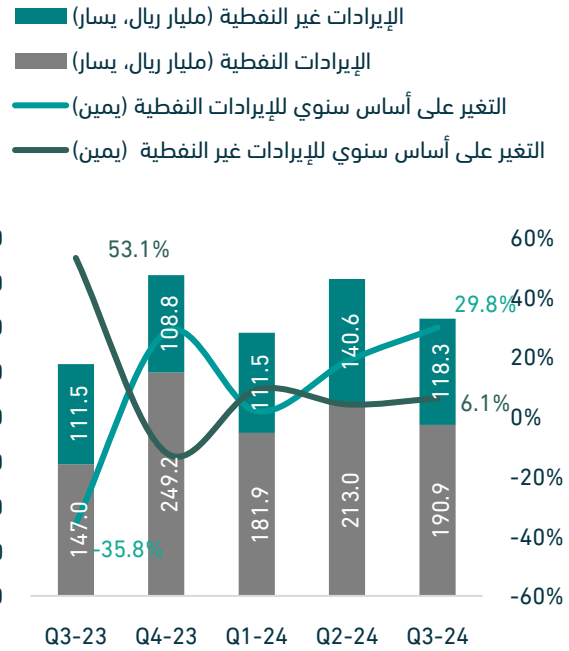
وفيما يخص السحوبات النقدية من مدى فقد ارتفعت بشكل طفيف في الربع الثالث من عام 2024م بنحو 2% لتصل إلى 81.9 مليار ريال، مقارنة بسحوبات الربع الثالث من العام السابق.

تقرير الاقتصاد الربعي: الربع الثالث 2024



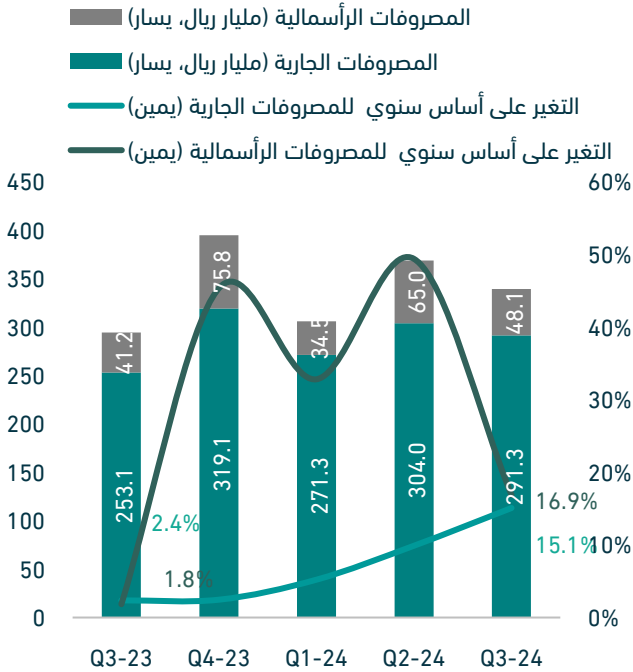
استمرار النمو في الإيرادات النفطية وغير النفطية

الشكل (23): الإيرادات



المصدر: وزارة المالية

الشكل (24): المصروفات



المصدر: وزارة المالية

المالية التوسعية للإنفاق على مختلف الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وعلى المشاريع التنموية الكبرى والبنى التحتية.

وبتحليل بنود الإنفاق، نلاحظ أن تعويضات العاملين استحوذت على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 40.8% حيث بلغت 138.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م، ومرتفعة بنسبة 6.1% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 24.4% من إجمالي المصروفات بقيمة 82.7 مليار ريال، ومرتفعة بنسبة 15.3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023م.

كما يلاحظ أن نسبة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي (سنوياً) تزيد عن نسبة ارتفاع المصروفات الجارية، وهو ما يفسر استمرار الحكومة في مشروعات البنى التحتية والمدن العملاقة، حيث أن النفقات الرأسمالية تمثل التكاليف التي تنفق لتحسين الطاقة الإنتاجية للأصل، والغرض منها المساهمة في تحقيق الإيرادات على المدى الطويل.

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 19.6% على أساس سنوي لتسجل 309.2 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م، مدفوعة بنمو بلغ 29.8% للإيرادات النفطية وإجمالي 190.9 مليار ريال، وكذلك نمو 6.1% في الإيرادات غير النفطية وإجمالي 118.3 مليار ريال؛ مدعومة بنمو الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب الأخرى، والإيرادات الأخرى بنسبة 5.2% و68.5% و14.4% على التوالي.

وتعادل الإيرادات غير النفطية نحو 38.3% من إجمالي إيرادات الدولة البالغة 309.2 مليار ريال، فيما كانت حصتها 20.8% في الربع الثالث من عام 2016م عام إطلاق رؤية السعودية 2030، ويأتي ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل. كما استمرت الإيرادات غير النفطية في أن تكون مصدرًا مهمًا لتمويل مصروفات الدولة، إذ مولت 34.9% من الإنفاق الحكومي خلال الربع الثالث من عام 2024م.

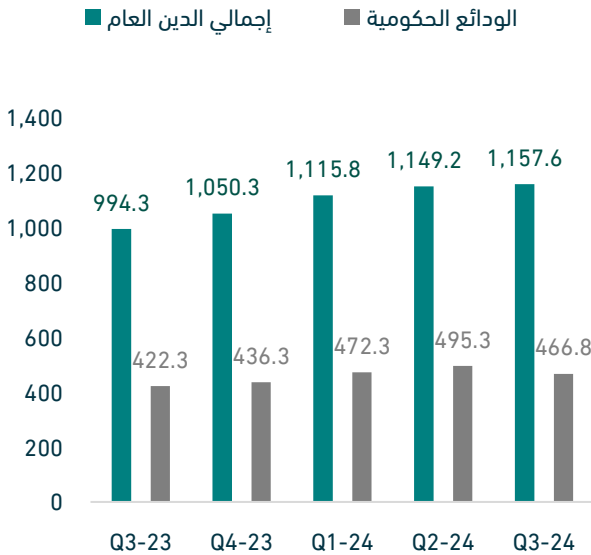
ومن جهة الإنفاق، ارتفعت المصروفات العامة للدولة في الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 15.3% على أساس سنوي لتبلغ 339.4 مليار ريال، نتيجة استمرار السياسات



المالية العامة

واصلت الودائع الحكومية نموها السنوي

الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية
(مليار ريال)

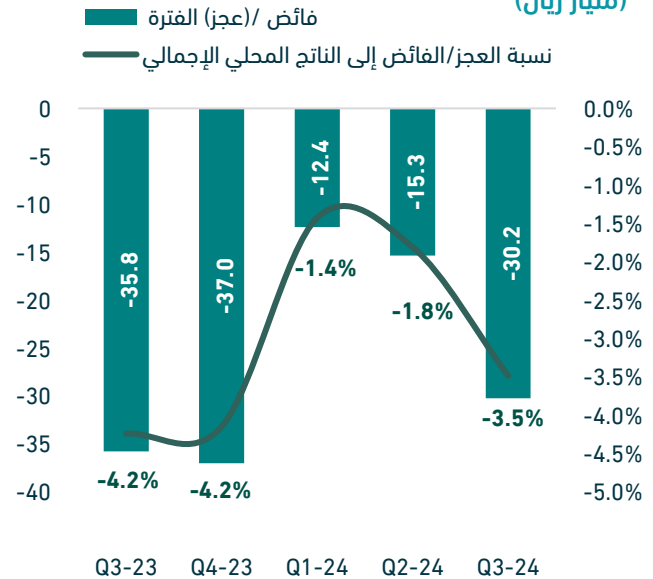


المصدر: وزارة المالية

وقد ارتفع كل من الدين الداخلي والدين الخارجي إلى 688.7 مليار ريال و468.9 مليار ريال على التوالي بنهاية الربع الثالث من عام 2024م، بزيادة 9.6% للدين الداخلي، و28.3% للدين الخارجي على أساس سنوي.

كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 28.3% في الربع الثالث لعام 2024م، مقابل 27.0% في الربع السابق من نفس العام.

الشكل (25): الميزانية العامة
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

سجلت الميزانية العامة عجزًا ماليًا قدره 30.2 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م، مقارنة بعجز قدره 15.3 مليار ريال في الربع السابق له.

تستمر الممكدة في التوسع في الإنفاق تحقيقًا لأهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل.

واصلت الودائع الحكومية نموها السنوي لتبلغ 466.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م وبارتفاع نسبته 10.5% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023م.

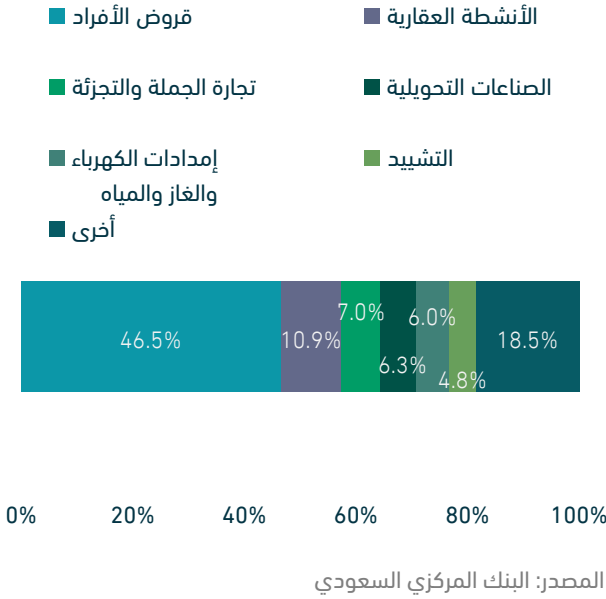
وفيما يخص الدين العام، نلاحظ ارتفاع إجماليه بنحو 16.4% على أساس سنوي بنهاية الربع الثالث من عام 2024م ليسجل 1,157.6 مليار ريال مقارنة بـ 994.3 مليار ريال بنهاية نفس الربع من العام السابق. ويُعزى ذلك إلى سعي الحكومة لتمويل عجز الميزانية من خلال إصدارات الدين والاقتراض، وذلك حتى يتم الحفاظ على الاحتياطيات والاستثمارات.



الأداء النقدي

ارتفاع المعروض النقدي وزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح

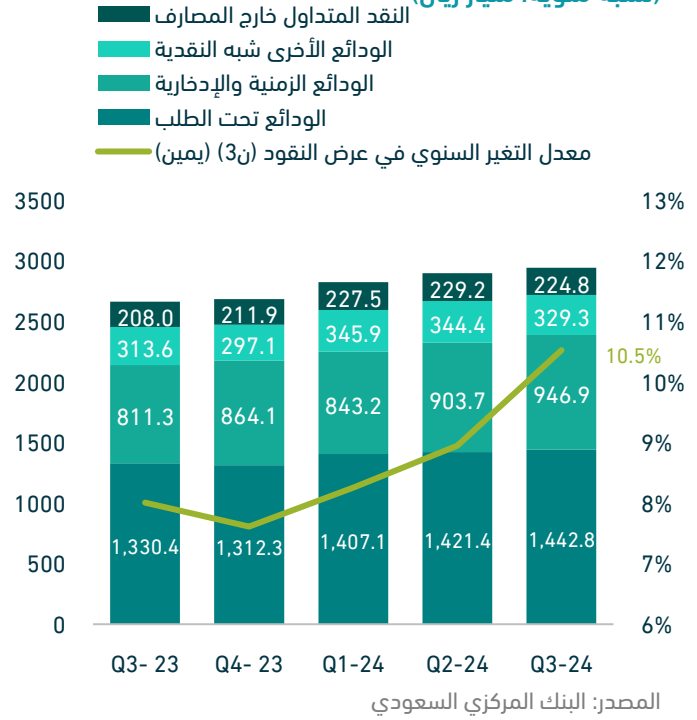
الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقًا للنشاط الاقتصادي في الربع الثالث 2024م (نسبة مئوية)



وساهم انخفاض أسعار الفائدة في ارتفاع إجمالي الائتمان المصرفي، حيث شهد نموًا ملحوظًا خلال الربع الثالث من العام الحالي، ليصل إلى 2,853 مليار ريال، بزيادة قدرها 3.7% عن الربع السابق. وجاء هذا النمو مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة القروض الممنوحة للأفراد والأنشطة العقارية، التي استحوذت مجتمعة على 57.4% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,326 مليار ريال و310.8 مليار ريال على التوالي.

في المقابل، حصلت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية على 7.0% و6.3% من إجمالي الائتمان، بقيمة 199.4 مليار ريال و179.8 مليار ريال على التوالي. وحصل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه ونشاط التشييد على 6.0% و4.8% على التوالي من إجمالي الائتمان المصرفي بقيمة 171.6 مليار ريال و136.3 مليار ريال. أما باقي الأنشطة الأخرى فقد بلغت القروض الممنوحة لها من إجمالي الائتمان 18.5%، بما يعادل 528.1 مليار ريال.

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3) (نسبة مئوية، مليار ريال)



شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعًا بنسبة 10.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024م ليصل إلى 2,943 مليار ريال، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 49% من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والإدخارية ما نسبته 32%، والودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 11%، والنقد المتداول خارج المصارف ما نسبته 8%.

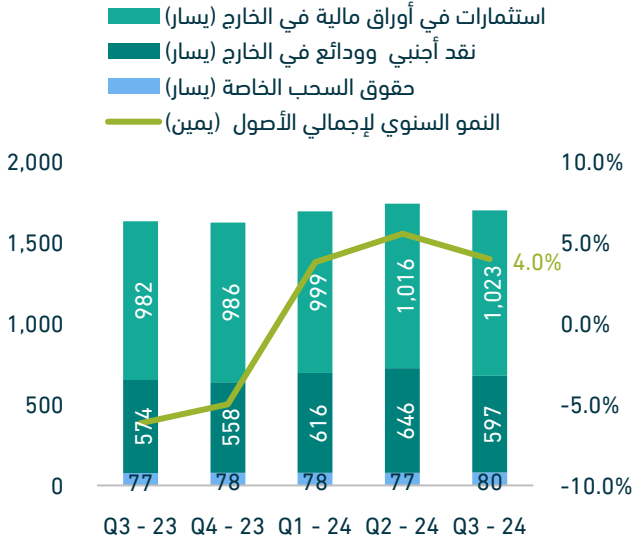
ويُعزى هذا النمو في عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع النقد المتداول خارج المصارف والودائع الزمنية والإدخارية على أساس سنوي بنسبة 8.1% و16.7% على التوالي. كما سجل إجمالي الودائع تحت الطلب ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 8.4%. في حين سجل إجمالي الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا على أساس سنوي بلغ 5.0%.



الأداء النقدي

انخفاض أسعار الفائدة وزيادة إجمالي الأصول الاحتياطية

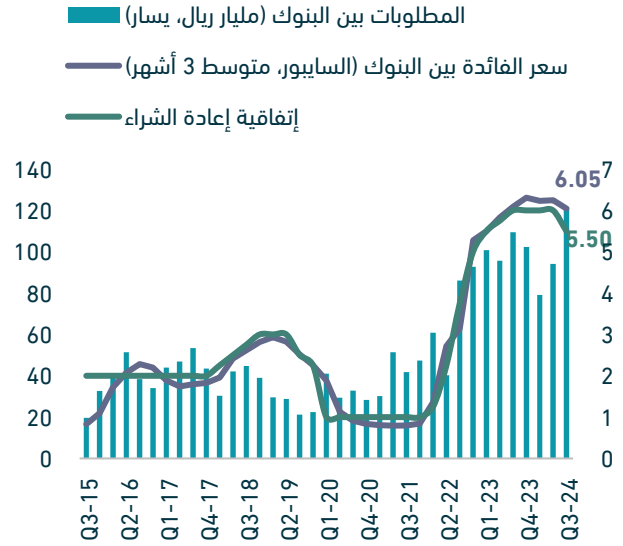
الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي
(نسبة مئوية، مليون ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

وارتفعت الأصول الاحتياطية بنسبة 4.0%، لتبلغ 1,713 مليار ريال في الربع الثالث 2024م مقابل 1,648 مليار ريال للفترة المماثلة للعام السابق، يُعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع استثمارات الأوراق المالية في الخارج بنسبة 4.1% على أساس سنوي والتي تعادل 60% من إجمالي الأصول الاحتياطية، كما ارتفع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 4.1% على أساس سنوي لتصل إلى 596.8 مليون ريال، كما ارتفعت حقوق السحب الخاصة بنسبة 4.2% على أساس سنوي لتصل إلى 79.8 مليون ريال، في حين انخفض وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 11.4% على أساس سنوي.

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك)
(نسبة مئوية، مليار ريال)



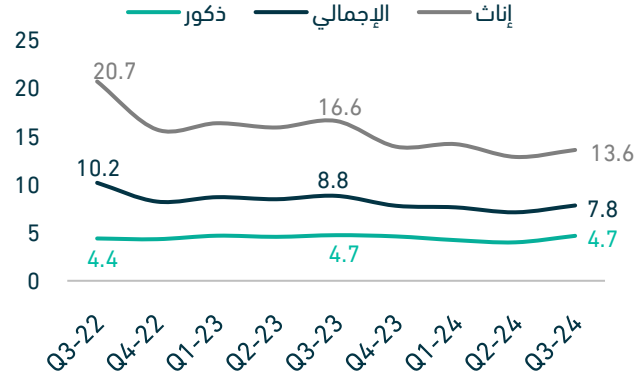
المصدر: البنك المركزي السعودي

خفض البنك المركزي السعودي سعر الريبو من 6.0% إلى 5.5% خلال الربع الثالث من عام 2024م. وعزز ذلك الزيادة في المعروض النقدي (ن3) خلال هذا الربع، وشهدت المطلوبات بين البنوك ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 121.7 مليار ريال، مقارنة بـ 94.1 مليار ريال في الربع السابق، بزيادة سنوية بلغت 11.2%. كما سجل سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) انخفاضًا خلال الربع الثالث من هذا العام ليصل إلى 6.05% مقارنة بـ 6.24% في الربع السابق.



ارتفاع معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2024م

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفع معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثالث من عام 2024م، حيث ارتفع بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 7.8% مقارنة بالربع السابق.

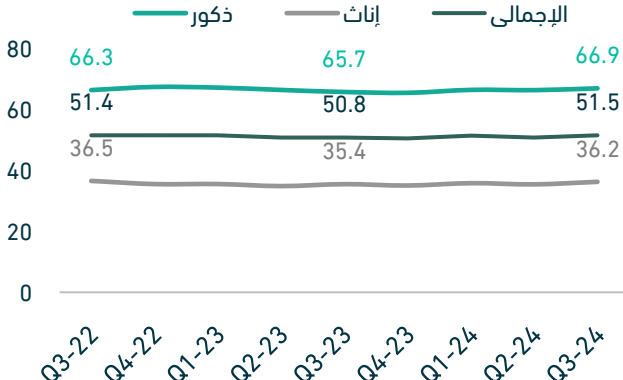
يعزى هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 0.7 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13.6%، وكذلك ارتفاع البطالة وسط الذكور بمقدار 0.7% ليصل إلى 4.7%.

ومقارنة بالربع الثالث من عام 2023م، تراجع معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 1.0 نقطة مئوية، مدعومًا بتراجع معدل البطالة بين الإناث بمقدار 3.0 نقطة نتيجة الإصلاحات الجارية في سياسات سوق العمل التي تهدف إلى تمكين المرأة وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات الأمن والخدمات وبعض القطاعات الأخرى.

ارتفع معدل البطالة للسكان في الربع الثالث من عام 2024م إلى 3.7% وبمقدار 0.4 نقطة مئوية عن الربع السابق له، بينما انخفض بمقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع المماثل من عام 2023م.

ونلاحظ ارتفاع المعدل الكلي للمشاركة الاقتصادية بين السعوديين بمقدار 0.7 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 51.5% في الربع الثالث من عام 2024م. ومن أسباب ذلك ارتفاع معدل مشاركة الذكور بمقدار 0.6 نقطة مئوية

الشكل (32): معدل المشاركة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ليصل إلى 66.9%، وكذلك ارتفاع معدل مشاركة الإناث بمقدار 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 36.2%. وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد انخفض في الربع الثالث من عام 2024م بنسبة طفيفة بلغت 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليسجل 10,119 ريال. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط أجور الإناث بنسبة 0.9%.

ومع استمرار الجهود المبذولة في توفير فرص عمل للمواطنين، وتنامي توظيف السعوديين في القطاع الخاص، إضافة إلى دعم وحماية المنشآت وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو خاصة لقطاعات التجزئة والسياحة والترفيه، ولا تظل نسبة البطالة بين السعوديين عند معدل أقل من الذي سجله في الربع المماثل من عام 2023م.



إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

